

أبو طه: سلطة عباس لا تزال ترفض تطبيق قرار المحكمة الإدارية العليا بإعادة رواتب الموظفين



07 يونيو 2021 - 16:58

قال عماد أبو طه مسؤول اللجنة المطالبة للمقطوعة رواتبهم، أن السلطة الفلسطينية ووزارة المالية لازالت تتعنت وترفض تطبيق قرار المحكمة الإدارية العليا والقاضي بإعادة رواتب الموظفين التي قطعتها السلطة تعسفاً بسبب تقارير كيدية.

وأضاف أبو طه في تصريح له، أن استمرار تعنت السلطة الفلسطينية دفع اللجنة للتحرك من أجل المطالبة بإعادة حقوق ورواتب أكثر من 600 موظف قطعت السلطة رواتبهم على دفعات ومنهم ذوي شهداء ومناضلين وأسرى وجرحى.

وأعلن أن المحامي الفرنسي أبلغ السلطة من خلال رسالة بضرورة إعادة رواتب الموظفين كاملة وطالب السلطة باحترام القوانين ووقف القرارات المتعلقة بحقوق الموظفين ودعى الإتحاد الأوروبي للضغط على السلطة لإنهاء القضية.

ونوه أبو طه، أن الأوضاع الصعبة التي يعاني منها الموظفين المقطوعة رواتبهم خصوصاً الذين دمرت بيوتهم في العدوان الأخير على غزة ومنهم من فقد أبنائه، ومنهم من أصيب خلال القصف الإسرائيلي على غزة، وهذا ضاعف من حجم المعاناة وهذا يتطلب تحرك فوري وعاجل لإنقاذهم من شبح التشرد.

وطالب أبو طه المؤسسات والهيئات الحقوقية بالوقوف عند مسؤولياتها ومواصلة الضغط على السلطة بإعادة رواتب الموظفين وبأثر رجعي.

وختم أبو طه حديثه، نحن ماضون في سبيل إعادة حقوقنا كاملة والتي تتمثل في الراتب الأساسي والتأمين الصحي وجواز السفر وأننا طرفنا جميع الأبواب ومستمرن في حراكنا حتى تتراجع السلطة عن قرارها المتعلق برواتب الموظفين.